

تاريخ الاستلام: 2024/10/01.. تاريخ القبول: 2024/12/04

ملخص:

حاول الباحثان في هذا المقال تتبع السياسة الاستعمارية الفرنسية بالأغواط خلال فترة الثورة المباركة، وهي مقاربة اتسمت بالدراسة والتحليل، على اعتبار أن سياسة الاستعمار الفرنسي شملت الوطن الجزائري كاملا، ولم ينح من برائنها شبر واحد من الجغرافيا الجزائرية.

ما استجد في المقال هو اماطة اللثام عن معاول الهدم التي انتهجتها فرنسا بالأغواط في محاولة منها لكبح الثورة، وذلك من خلال الاجابة عن الإشكال الآتي: ماهي آليات فرنسا للقضاء على الثورة بالأغواط؟ وقد توصلنا إلى أن جرائم فرنسا في الأغواط لم تختلف عنها في الجزائر قتلا وتنكيلا وتجهيلا. كلمات مفتاحية: السياسة الاستعمارية. فرنسا. الأغواط. القتل. السجن.

Abstract:

The authors of this article sought to trace French colonial policy in Laghouat during the period of the blessed revolution.

Researchers through study and analysis, based on the understanding that the French colonial policy encompassed the entire country, sparing no inch of Algerian geography from its clutches, have addressed this approach.

What is new in this article is the unveiling of the destructive tools France employed in Laghouat in an attempt to suppress the revolution. This is done by answering the following question: What were France's mechanisms for crushing the revolution in Laghouat? We concluded that France's crimes in Laghouat were no different from its actions in Algeria, including murder, torture, and efforts to enforce ignorance.

Keywords: Colonial policy, France, Laghouat, murder, imprisonment.

السياسة الفرنسية في منطقة الأغواط أثناء الثورة التحريرية 1954-1962

The French policy in the Laghouat region during the Algerian War of Independence 1954- 1962.

بن حرز الله شارف

جامعة التكوين المتواصل -دالي ابراهيم

(الجزائر)

hzcharef@gmail.com

قدور طيفوري

المدرسة العليا للأساتذة طالب عبد الرحمن -

الأغواط-

(الجزائر)

Kaddour.tifouri@univ-alger2.dz

المؤلف المرسل: الإيميل:



1. مقدمة

لم يكتب التاريخ أن استدمارا فعل في مستعمراته ما فعلته فرنسا في الجزائر، فلئن كان القتل والتنكيل والتجهيل سمة يتصف بها كل محتل على البسيطة، فإن ما تميز به الاحتلال الفرنسي يتفوق على الامبريالية على مر التاريخ.

انتهجت فرنسا سياسة تركز على الاغراء والتخويف، وهي اجراءات تمكنت بواسطتها من وضع اليد على الجغرافيا الجزائرية ردحا من الزمن، يضاف الى ذلك استعانتها بالحلف الاطلسي، وبالقواعد البريطانية والامريكية المتواجدة على الاراضي الليبية.

ويبدو أن تلك السياسة لم تستثن شبرا من الأرض الطاهرة، حيث امتدت الى الصحراء الجزائرية التي ستعرف النظام العسكري الذي قوامه الارض المحروقة، والمناطق المحرمة، وما الأغواط إلا واحدة ممن عانوا من مرارة ذلك النظام، كيف لا وهي اول من شهدت اباداة بالأسلحة المحضورة مجسدة في غاز الكلوروفورم السام.

انطلاقا مما سبق، انصب اهتمامنا في المقال على تتبع السياسة الاستعمارية في الأغواط، من خلال استشكال آلياتها، وأهدافها، ونتائجها، محاولين الإجابة عن الاشكال التالي:
كيف كانت السياسة المنتهجة لفرنسا في الأغواط؟ وإلى أي مدى حققت نتائجها؟.

2. الإجراءات الإغرائية:

عمدت السلطات الفرنسية إلى القيام بمشاريع سياسية واقتصادية واجتماعية محاولة منها إبعاد الشعب عن الثورة، ومن بين ما عرفته منطقة الأغواط من إصلاحات نذكر ما يلي:

1.2 سياسيا :

متمثلة في الانتخابات، والتي جعلتها السلطات الفرنسية كوسيلة لتهدئة الأوضاع وشغل الشعب عن قضيته الأساسية عن طريق طرح برامج ومشاريع زعما منها بأنها الكفيلة بحل مشاكل أبناء المنطقة ولقد فشلت أغلب الانتخابات رغم عدم اعتراف الفرنسيين بذلك¹، بل كانوا يقدمون على تزوير النتائج وتقديم حجج واهية لإثبات مشاركة المواطنين مثل انتخابات غي مولي في 1956/01/30 والتي قاطعها معظم السكان، بالإضافة إلى انتخابات الجماعة في مارس 1956 بتاجموت والأغواط، وانتخابات سبتمبر 1957 من أجل إنشاء اللجان الادارية للحصول على مقاعد في عمالة الواحات التابعة لوزارة الصحراء، والتي ترشح فيها أصحاب فكرة فصل الصحراء مثل الكولينال علي مراد² وأخيرا الانتخابات التشريعية في نوفمبر 1958 والتي أعطي فيها الحق للمرأة للمشاركة في التصويت، وهذا دليل على نقص عدد الناخبين



ومقاطعتهم لها، لقد فشلت هذه الانتخابات ولكن حجة الادارة الاستعمارية في ذلك كانت أن المترشحين لم يكونوا من سكان البلديات التي ترشحوا باسمها .

2.2 اقتصاديا :

قامت السلطات الفرنسية بمجموعة من الإصلاحات كوسيلة لإغراء السكان وإبعادهم عن الثورة التحريرية، وذلك عن طريق مشاريع إقتصادية والمتمثلة في فتح ورشات حرفية للشباب البطال، وتقديم مساعدات لتطوير الصناعة التقليدية (صناعة الجلود، صناعة النسيج ...)، بالإضافة إلى تشغيل الشباب في الشركات البترولية بحاسي الرمل.

3.2 اجتماعيا وثقافيا:

كان ظن الاستعمار خائبا، عندما فكر في أن انضمام المواطنين وخاصة الشباب إلى الثورة لأنه يعيش الفراغ، فعمد إلى إنشاء النوادي الثقافية وتشجيع أصحاب المقاهي على إصلاح المقاهي وتوسيعها وتميئتها، لتكون أماكن للهو ولعب الدومينو وممارسة القمار، كما قامت ببناء المدارس والمنشآت التكوينية. ولكن كل هذه الإصلاحات لم تجد نفعا، لأن سكان منطقة الأغواط كانوا قد حسموا موقفهم لصالح قضيتهم الوطنية، وهم لا يعبؤون بإغراءات الاستعمار التي غالبا ما كانت إصلاحات ومشاريع ظرفية.

3. الإجراءات القمعية:

عرفت المرحلة التي أعقبت مؤتمر الصومام، رد فعل مكثف من الجانب الفرنسي ومحاولات حثيثة من أجل فصل الشعب عن الثورة، حيث استخدم كل الوسائل القمعية والإرهابية لإكراه الأهالي وإجبارهم على التخلي عن الثورة، نظرا لما تكتسيه المنطقة من أهمية بالغة وخاصة بعد اكتشاف البترول والغاز، وبذلك قررت الحكومة الفرنسية تدعيم قواعدها العسكرية بهذه الجهة، وعملت على تدعيم المركز الجهوي للتموين بالعتاد الحربي المتواجد بالمدينة والذي يحتوي على ترسانة ضخمة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة من مختلف العيارات، إلى جانب المدرعات وفيالق من الليف الأجنبي والمشاة، والمضلين، ولتدعيمها عمدت إلى تزويد القاعدة الجوية العسكرية بطائرات من طراز 26 ب، و 29 ب وطائرات عمودية، وعلى إثر الهجومات المظفرة التي شنتها وحدات جيش التحرير، أجبرت القيادة الفرنسية أن تجعل من ناحية القعدة بأفلو والجبل الأزرق وبو كحيل مناطق محرمة، كما عملت على تطبيق سياسة الأرض المحروقة، وقد أعطت الحكومة الفرنسية صلاحيات واسعة للسلطات العسكرية في حرية التصرف بشكل لم يسبق له مثيل وخاص ما بين 1962/58، وذلك بالإكثار من عمليات التمشيط والتطويق والإبادة المعممة على أوسع نطاق، كما حاول الجهاز العسكري الفرنسي استثمار



التجارب والخبرات التي تراكمت لديه خلال السنوات السابقة في الصراع مع الثورة الجزائرية، وسعيه إلى تطبيقها مما ضاعف من شراسة وخطورة مواجهته.

ضف إلى ذلك، أنشئت فرق متخصصة في حرب العصابات وتدعيم مصالحه الخاصة بالحرب النفسية والاستعلامات، وقد برزت في المنطقة ظاهرة "بولحية" ذلك الضابط المجرم³ الذي يقود فرقاً من اللفياف الأجنبي والحركة، التي اعتمدت على أبشع أساليب الإرهاب والرعب في أوساط السكان، ومحاولة شراء الضمائر وتجنيد العملاء وإرغام بعض المجاهدين الأسرى على ارتداء اللباس العسكري الفرنسي، وعرضهم على المواطنين للحط من المعنويات والتشكيك في الثورة ورجالها، ودمج ضعاف النفوس في جيشه، مما أثار الكثير من الرعب في أوساط المواطنين خصوصاً في البوادي والأرياف التي كانت ضحية جرائم هذا الضابط التي فاقت جرائم النازية⁴، وقد ضاعفت السلطات الفرنسية من المراكز العسكرية التي امتدت خلال هاته الفترة لتشمل كل القرى والمداشر وإنشاء مراكز للمراقبة والرصد في بعض الجبال والمناطق الاستراتيجية⁵، إلى جانب ذلك قامت بإحاطة التجمعات السكنية بالأسلاك الشائكة والألغام، مما صعب مهام الفرق الفدائية المتسللة من وإلى المدن والقرى.

كما كثفت من عمليات تجنيد العملاء والحركة والاستعانة بهم في كشف التنظيم الثوري بمراكزه ورجاله وطرق عمله، مما شكل مصاعب للثورة وخاصة الفترة ما بين 1958 إلى 1962، التي توسعت فيها عمليات الإرهاب والقتل دون محاكمة، بشكل لم يسبق له مثيل وإنشاء مراكز التعذيب والاعتقال شل محلات الدوب **Dop**⁶ كما اعتمد الجيش الفرنسي أكثر من ذي قبل على الدوريات اليومية والإنقضاضات المفاجئة على المراكز، مستغلاً كثافته العددية التي بلغت أوجها في المرحلة الثانية.

1.3 سياسة فصل الصحراء :

تعتبر الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر بصفتها من أهم المحاور الرئيسية في الاستراتيجية الفرنسية في جميع النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية، ويبدو ذلك جلياً من خلال الاهتمام المتزايد الذي عرف أوجه أثناء الثورة الجزائرية ومحاولة فصل الصحراء وإعلان هذا القسم من التراب الوطني جزء مستقل تابع لفرنسا⁷.

فمنذ سنة 1902 إلى غاية 1957 كانت الصحراء الجزائرية مقسمة إلى أربعة مناطق هي غرداية، تقرت، الواحات عين الصفراء وتغير هذا النظام سنة 1957 حتى سنة 1962 حيث أصبحت تنقسم إلى عمالتين (ولايتين) : هما الواحات مركزها الأغواط⁸ والساورة مركزها بشار، وقد كانت في المرحلة الأولى تابعة للحاكم العام بالجزائر يحكمها باسم فرنسا وأما في الثانية فأصبحت تحت إشراف وزارة الصحراء⁹، وتبعتها إجراءات أخرى منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو تنظيمي فالإقتصادي تمثل في اكتشاف الثروات



الباطنية الهائلة وخاصة البترول والغاز الطبيعي في بداية 1954، وهو ما فتح أفقا اقتصادية عمقت تمسك الاستعمار بالصحراء فكان قانون 1958 الخاص بالبترول في الصحراء، وينص على تقديم تسهيلات وامتيازات للشركات الأجنبية للمساهمة¹⁰.

الجانب التنظيمي فتمثل في صدور قرار يوم 07 ديسمبر 1960 يحدد ظروف تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية، وينص على أن عمالي الساوره والواحات الفرنسية هما جماعات إقليمية تابعة للجمهورية.

وإن القصد من هذه التغيرات الإدارية هو الاحتياط للمستقبل والتمهيد لفصل الصحراء نهائيا عن شمال الجزائر في حالة اضطرار الاستعمار الفرنسي للاعتراف باستقلال الجزائر¹¹.

إن محاولة فصل الصحراء الجزائرية هو المشروع الذين تفنن فيه ديغول منذ وصوله إلى الحكم وهو بالنسبة إليه مشروع قديم جديد، فقبل وصوله إلى الحكم زار الجزائر في سنة 1957¹²، وفي جوان 1958 شكّل حكومة تضم وزارة خاصة بالصحراء أسند مهامها إلى السيد ماكس لوجان Max Le Jeane الذي قام بأول زيارة عمل بعد تنصيبه للاطلاع عن كثب على الأوضاع.

وفي إطار السياسة الجديدة التي جاء بها¹³، وقد تلتها زيارات عديدة استعان الجنرال ديغول في تطبيق سياسته على عدد كبير من الخونة والعملاء، وعلى رأسهم أحد أعوانها المعروفين باتصالاتهم بالأوساط المالية الاستعمارية المدعو حمزة بوبكر¹⁴، الذي كلف بالحصول على تأييد الشخصيات المحلية الصحراوية للمشروع، واجتمع بهم مرة أولى بالأغواط ومرة ثانية بالعاصمة، ولكن الشخصيات الصحراوية رفضت المشروع جملة وتفصيلا، فما كان منه إلا أن طلب من الحكومة الفرنسية تعيينه مباشرة لترسيم فكرة فصل الصحراء بواسطة القوة، بعد أن ألقى القبض على أحد رؤساء الزاوية التيجانية ولكن دون جدوى.

ولم يتوقف عن محاولاته الفاشلة، لوقوف العديد من الشخصيات الصحراوية المؤثرة ضده¹⁵ وعقب إصدار الجنرال ديغول قراره بفصل الصحراء وربطها بفرنسا في 07 جوان 1960، قام بحملهم على إرسال برقيات شكر وامتنان إلى الجنرال بالإنجليزية، وفعلا أرسلت بعض الجهات تحت الضغط وامتنعت جهات أخرى والتي قام باستدعائها إلى ورقلة ولكنها لم تحضر¹⁶، ولم يتم اللقاء، فتلتها جولة إفريقية لحمزة بوبكر رفقة ماكس لوجون الوزير السابق للصحراء بصفته ممثلا لسكان الصحراء للتحدث مع رئيس النيجر "حماني ديوري" H. Diori لاستمالاته فواجهه بالرفض وعاد خائبا.

ولم تكثف السلطات الاستعمارية بذلك بل حاولت بكل الوسائل إيجاد حلفاء لها ليقفوا معها في حربها من أجل الاحتفاظ بالصحراء، بالإضافة إلى تبنيها إستراتيجية عسكرية سخرت لها إمكانيات بشرية



ومادية هائلة هدفها عزل الصحراء عما يجري في الشمال، فأنشئت المناطق المحرمة بالجنوب، ووسعت نطاق القمع والتفتيش وإعلان حالة الطوارئ كما قامت بتدعيم الحركات المناوئة مثل جيش بلونيس الذي تجذر وجوده بالصحراء، وكذلك القوة الثالثة المكونة من عملائها والطامعين في عطف فرنسا، وذلك عندما أحس الاستعمار بخطورة وجود خلايا جبهة التحرير الوطني المكثف في ربوع الصحراء، وعندما شعر بتحرك خلايا جيش التحرير الوطني عبر سلسلة جبال الأطلس الصحراوي، ونواحي الأغواط وغرداية خوفاً على بترول الصحراء¹⁷.

قامت السلطات الاستعمارية بحماية المنشآت البترولية وتأمين وصول النفط إلى السواحل الجزائرية، حيث كثفت نشاطها على ثلاث مناطق كانت عرضة لهجمات الثوار وهي مناطق كولومب بشار والأغواط وتقرت¹⁸ كما قامت الإدارة الاستعمارية بإنشاء محطات إذاعية في كل من الأغواط، غرداية، تقرت لترويج فكرة الفصل.

وفي ظل هاته السياسة الاستعمارية كان التصدي لسياسة الجمهورية الخامسة من طرف قيادة الثورة عموماً ومنطقة الأغواط خصوصاً حتمية ملحة، وتجدر الإشارة إلى أن فكرة الفصل التي بدأت تتبلور سنة 1956 وقد تفتن لها قادة الثورة باكراً وهو ما دفعهم إلى التأكيد في وثيقة مؤتمر الصومام على سلامة التراب الوطني الجزائري، بما في ذلك الصحراء واعتبرته شرطاً أساسياً لأي مشروع لحل للقضية الجزائرية¹⁹.

وقد أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ C.C.E فتحها لجبهة الصحراء في حربها ضد الاستعمار، في 23 أكتوبر 1957 عبر أمواج إذاعتي تونس والقاهرة، وأكدت ذلك جريدة المجاهد عدة مرات²⁰، وقد قامت قيادة الولاية السادسة بتدعيم الثورة بمجموعة من الإطارات²¹ ليقوموا بالاتصال بأعضاء المجالس العامة والمحلية والنواب وكل الأعيان، بالإضافة إلى إقناع بعض العناصر من الذين كان الاستعمار يعول عليهم في ما يسمى (تشكيل القوة الثالثة) وحملهم على الاعتراف بأن الصحراء جزائرية، وفعلًا تم إقناع بعضهم، وإجبار البعض الآخر على توقيع تصريحات في هذا المعنى أرسلت إلى وسائل إعلام الثورة والصحافة الأجنبية²² هذه الجهود أتت بنتائج هامة على المستوى الشعبي مما أفشل مشروع التقسيم.

وفي منطقة الأغواط نفذت عدة عمليات عسكرية فدائية، والتي تكثفت خاصة بعد صدور قانون 22 نوفمبر 1958 الخاص بالامتياز للشركات الأجنبية من أجل استغلال الغاز الطبيعي والبتترول، وذلك كتهديد للشركات التي تستثمر أموالها استجابة للعروض التي قدمتها الحكومة الفرنسية، مثلاً يوم السبت 4 أبريل 1959 ليلا دخل كومندوس من جيش التحرير المدبنة فهاجم مركز ضباط الشؤون الأهلية، وفي نفس الفترة هاجم كومندوس آخر على حضيرة البترول ومنبع الغاز الطبيعي على بعد 5 كيلومتر من بريان



قرب الأغواط بمنطقة حاسي الرمل فخر بعدادا هاما من الأجهزة الفنية، قدرتها المصادر العسكرية الفرنسية بـ 15 مليون فرنك فرنسي²³ إلى جانب عمليات أخرى متفرقة هنا وهناك، كما قام الكومندوس الثالث للناحية الرابعة المنطقة الثالثة للولاية الخامسة بإعدام عميلين للإدارة الاستعمارية في منتصف شهر ماي 1959، وهما عضوان في المجلس البلدي، بعد بلوغ معلومات عنهما أنها كان مدعوان إلى ورقلة لحضور الاجتماع المقرر عقده لجميع أعضاء المجالس تحت إشراف مسؤولي الإدارة الاستعمارية، فقام المجاهدون بإلقاء القبض عليهم، وتم استنطاقهما ثم نفذ فيهما حكم الإعدام، لعدم امتثالهما لأوامر جبهة التحرير الوطني القاضية بمقاطعة الإدارة الاستعمارية والاستقالة من مجالسها ومناصبها²⁴.

ولكن منذ تبديد شمل الكوماندوس الثالث الذي تعرضت معظم عناصره وتشكيلاته خلال النصف من سنة 1959 للاستشهاد والأسر²⁵ خصوصا في معارك قابق والرميلة أخذت العمليات الفدائية خلال سنة 1960 تتضاءل، فضلا عن الانتقال الرسمي لمدينة الأغواط ومجموعة من قراها إلى سلطة الولاية السادسة، إلى غاية 1961 أين أعيد من جديد بناء القوى البشرية والأساليب التنظيمية لمواصلة سياسة التصدي لمشروع الفصل، فسجلت خلال سنتي 1961 و1962 العديد من عمليات متابعة عملاء الإدارة الاستعمارية وكذا كتابة الشعارات²⁶ وتوزيع المنشورات والنداءات وتنظيم المظاهرات المعبرة عن تجند الشعب وراء قيادته الوحيدة جبهة التحرير الوطني، والرامية إلى إحباط المناورة الفرنسية المتعلقة بإبقاء الصحراء أرضا فرنسية، ففي 1961/07/05 واستجابة لقرار جبهة التحرير الوطني القاضي بجعل هذا اليوم يوما وطنيا ضد تقسيم التراب الوطني، ولإعطائها دعما سياسيا في المفاوضات المزمع إجراؤها بقصر لوگران Lugrin بتاريخ 20 جويلية 1961، قام المناضلون والمجاهدون الذين خرجوا حديثا من السجون الاستعمارية بتجنيد المواطنين لإنجاح المظاهرات وتحضير ما يتطلب من أعلام وطنية وشعارات مساندة لجيش وجبهة التحرير الوطني، وانطلقت المسيرة من وسط المدينة متجهة إلى مقر المكتب الثاني وعند ذاك أطلق أحد الحركة القائم بالحراسة " بن جفرون عبد المالك " النار على المتظاهرين فسقط الشبان - الرق أحمد وزخروف محمد شهيدان وتعرض المؤطرون لهذه المظاهرة للسجن بعد أن ساهموا مثل باقي مناطق الوطن في إفشال مؤامرة فصل الصحراء التي راهن عليها الاستعمار الفرنسي²⁷.

2.3 الحركات المناوئة للثورة :

لقد واجه الشعب الجزائري بقيادة جبهة وجيش التحرير الوطني الآلة الاستعمارية الفرنسية من أجل استعادة حريته المغتصبة منذ ما يقارن القرن ونصف، ولم يكن يفكر يوما في أن يواجه عدوا غير الاستعمار، فإذا به يجد نفسه في مواجهة أطراف أخرى من أبناء جلدته تربطه بها عوامل كثيرة أهمها الانتماء لهذا الوطن، ولكنهم تنكروا له فكانوا كالوباء المستطير أفسدوا تاريخهم، لأن منهم من يبغض



الثورة الجزائرية أكثر من يبغض الفرنسيين أنفسهم²⁸، وهذا ما يسمى بالحركات المناوئة وجيش بلونيس الجناح العسكري، والمكون من أغلب عناصره ضف إلى هؤلاء العملاء والخونة العميل كوبيس²⁹. لقد أصبح بلونيس ورجاله منذ ماي 1957 أداة طيعة في يد المصالح الخاصة الفرنسية ومجموعة من الجنرالات والعقلاء الذي كلفوا بمتابعة ما حققته إدارة "لاكوست" والجيش الفرنسي، هذا الأخير الذي عين السيد "سيوزي Ciosi" من أجل متابعة ذلك، وهذه العملية أكدتها (CCI) أي مركز التنسيق ما بين الجيش، وهو الذي يراقب مختلف العمليات العسكرية، كما كلف العقيد كاتز قائد القطاع العسكري بالأغواط وممثل سنان Slan الذي يضمن حماية بلونيس من طرف المضليين، إضافة إلى تموينه بالأسلحة والمؤونة والعتاد³⁰.

نفذ بلونيس العشرات من الإعدامات في صفوف أعضاء جبهة التحرير الوطني³¹، وقد قام برفع العلم الفرنسي إلى جانب العلم الجزائري، وأصبح يتكلم عن إدماج الجزائر مع فرنسا.

انحصرت آخر معاقل بلونيس بعد 1957 في كل من بوسعادة، الجلفة والأغواط وكان لمجيئه إلى الأغواط يوم الخميس 03 سبتمبر 1957، وقد سبقته إليها شهرته العدائية للثورة ولرجالها، مما أدى إلى تراجع أعضاء لجنة الأغواط الثورية السابقة الذكر، إلى جبال القعدة³²، ولقد سيطر بلونيس لفترة معينة على الأمور لاستعانت به بعيون له، استعملت أسلوب المغالطة والتنكر بتقديم أنفسهم مجاهدون للسكان ويقولون "نحن خاوتكم المجاهدين" ويطلبون الأموال والبرائيس والغذاء وكان هدفهم الأساسي الحصول على معلومات لكشف المواطنين الذين يتعاملون مع جبهة التحرير الوطني وجيشها، ولولا تفتن قيادة الناحية لكان التنظيم الثوري تعرض للاجهاض، فقد حذرت الجبهة على يد المناضلين والمرشدين السياسيين المواطنين من الوقوع في الفخ، وحددت لهم أسماء الأشخاص بالاسم والكنية، كل في منطقته أو حيه، والاعتماد على عدم المعرفة، وكلمتهم "أنا لا أعرف شيء...أو أنا خطيني" ولشراء عافيتك يسلم المواطنون لهؤلاء المتنكرين ما قل من أكل وشرب والسلام³³.

ومن بين أهم معاقل جيش بلونيس في منطقة الأغواط، والذي كان يتميز بسلطة واسعة وحماية فرنسية، هو مركز نائب بلونيس وأهم معاونيه في قصر الحيران³⁴، ولقد عانى سكان المنطقة من تعسف جيش بلونيس ولجنته، التي كانت تنشط بالمنطقة بتشديد الرقابة على المواطنين وبالغت في جمع الاشتراكات، وإلقاء القبض بمساعدة الجيش الفرنسي على المسؤولين والمناضلين بجبهة التحرير الوطني، ونقلهم إلى حوش النعاس أو قصر الحيران أين سجنوا وعذبوا³⁵.

تصدى سكان المنطقة للحركات المناوئة بشقيها السياسي والعسكري، ولما عين عمر إدريس خلفا لزيان عاشور قيادة الولاية السادسة في 07 نوفمبر 1956³⁶ واصل نشاطه رغم المشاكل التي اعترضته،



وجعل من قضية القضاء على جيش بلونيس والعناصر المصالية أهم أهدافه³⁷، فقام رفقة مجاهدي المنطقة³⁸ بمواجهة بلونيس وجيشه في معاقله، وشهدت المنطقة عدة معارك في جويلية 1957 تم التنسيق فيها بين كتائب الولايتين الخامسة والسادسة، وقد كلف عمر إدريس المجاهد أحمد زرزي بمتابعة أتباع بلونيس وتقصى أخباره³⁹.

وفي أواخر شهر ماي 1958، رمت طائرة مناشير طلبت من جيش بلونيس الخروج من المنطقة والتوجه إلى حوش النعاس، وفي اليوم الموالي دخلت القوات الفرنسية البلدة واشتبكت مع عناصر جيش بلونيس يوم 01 جوان 1958 نجم عنه خسائر مادية وبشرية لفرنسا⁴⁰ تبعته عملية تمشيط واسعة من طرف القوات الفرنسية بمنطقة تاونزة القريبة من قصر الحيران وبعد هذه الأحداث انتهى وجود بلونيس بمنطقة قصر الحيران مع بقاء بعض أتباعه يكتفون الحقد لجهة التحرير وجيشها، بينما انضم البعض الآخر منهم إلى الثورة⁴¹.

أما في الأغواط المدينة، فقد أعطيت الأوامر بمتابعة الحركى والعملاء المحسوبين على بلونيس، ولقد تعددت عمليات التصفية الجسدية من 1958 إلى غاية مارس 1962، مما جعل الخونة منذئذ يعتصمون بالشكنات العسكرية ويحتاطون في تنقلاتهم إلى حين رحيلهم مع الجيش الفرنسي⁴².



4. خاتمة :

فشلت كل سياسات الحكومات الفرنسية المتعاقبة بما فيها حكومة الانقاذ أو الطوارئ بقيادة الجنرال ديغول الذي حاول جاهدا التمسك بالجزائر إلى آخر لحظة، ولم تنجح محاولاته ولا مناووراته السياسية والعسكرية والدبلوماسية في القضاء على الثورة أو فصل الصحراء أو إيجاد قوة ثالثة بديلة للتفاوض معها، لإبعاد جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني والقضاء على الثورة التحريرية، التي كانت تلقى الدعم من الداخل والخارج وفرضت وجودها العسكري والسياسي بتصعيد العمليات العسكرية من جهة وعن طريق النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من جهة أخرى، وهذا ما تكلل بالنصر بعد مفاوضات شاقة بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي بإمضاء اتفاقيات إيفيان التي نصت على السيادة الكاملة للجزائر على مجموع ترابها بما فيه الصحراء.

لقد كان لهذه المحطات التاريخية الوطنية الهامة إنعكاس واضح على منطقة الأغواط فبعد 19 مارس 1962 توقفت الحرب ، وفي 01 جويلية 1962 وقع استفتاء الشعب الجزائري حول الاستقلال الذي استجابت له المنطقة ليكون خاتمة لنضالاتها، عن طريق التحسيس بأهمية هذا اليوم في تاريخ الجزائر، فكانت الإجابة "بنعم" بنسبة أفرحت كل الادعاءات وأجهضت كل المخططات الاستعمارية، ففي يوم 05 جويلية 1962 احتفل سكان المنطقة مثل باقي مناطق الوطن بعيد الاستقلال الذي طال انتظاره وكلف تحقيقه قوافل من الشهداء، قدموا أرواحهم قربانين من أجل أن تحيا الجزائر حرة مستقلة.

الهوامش:

- 1 وذلك ظاهر في إعلامهم وتقاريرهم الكاذبة.
- 2 الكولونيل مراد علي، من أذيل الاستعمار وهو عضو عمالة واحات ممثلا عن الأغواط وهو من دعاة فكرة فصل الصحراء إلى جانب حمزة بوبكر
- 3 هذا الضابط لم يذكر لي أحد اسمه ولكنه كان معروفا باسم بولحية.
- 4 شهادة المجاهد أحمد بن الزوبر.
- 5 المتجول في منطقة الأغواط عبر شساعتها تلمح عينه مراكز المراقبة *Les postes optiques* التي أنشأها الفرنسيون والتي مازالت شاهدة على ذلك والتي تتربع على قمم المرتفعات.
- 6 مفرزة العمليات الوقائية كما يزعم العدو وهي أماكن لتعذيب أتباع الثورة.



- 7 في 15 نوفمبر تم إلحاق عمالتي الواحات والساورة "بفرنسا مباشرة ومنذ ذاك التاريخ أصبح يطلق عليها الصحراء الفرنسية.
- 8 لم تبقى الأغواط عاصمة للواحات فيما بعد وأسباب التحويل ربما يكون راجع للعمليات العسكرية التي عرفتها المنطقة أو بسبب زيارة ماكس لجون التي قاطعها السكان.
- 9 أنشأت وزارة الصحراء في جوان 1957 بقرار من مجلس الوزراء الذي يرأسه " بورجيس مونري " وأوكلت إلى ماكس لوجون عضو الفرع الفرنسي الأممي الإشتراكي (SFIO) والذي كان يشغل منصب كاتن دولة للقوات المسلحة مكلف بالشؤون الخارجية وذلك منذ 16 فبراير 1956 وبهذه الصفة عرف بمواقفه العدوانية وجرائمه النكراء تجاه الجزائريين والثورة الجزائرية ومن بينها، دوره المخزي في عملية إختطاف الطائرة التي كانت تقل الزعماء الخمسة يوم 22 أكتوبر 1956.
- 10 مطمر محمد العيد، مرجع سابق، ص 65.
- 11 الصحراء الجزائرية من ماكس لوجان إلى ديغول، جريدة المجاهد، العدد 10 23 أبريل 1961 ص 8.
- 12 التقرير الجهوي للولاية السادسة الفترة الممتدة 1962-59، بوسعادة 17/16 أبريل ص 16.
- 13 كواني مسعود، محاولات ديغول لفصل الصحراء عن الجزائر مناوراً أو حقيقة: ملحق فصل الصحراء ص 142.
- 14 حمزة بوبكر، للمزيد أنظر:
- Annuaire des représentants élus des populations des départements des Oasis et de la Saoura (Ministère du Sahara), Paris, 1960, P13.
- 15 كواني مسعود: نفس المرجع ص 148 وما بعدها.
- 16 اعتذرت هاته الشخصيات على عدم الحضور بسبب قيام مظاهرات 11 ديسمبر 1960 فكانت حجة أحبكها لهم الشيخ بيوض الذي قدم دورا هاما في هذه القضية أنظر بيوض إبراهيم، مرجع سابق ذكره، ص 118.
- 17 بن عمرا
- لحاج موسى، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2000، ص 145.
- 18 ملفات ووثائق حول محاولات فرنسا لفصل الصحراء، المركز الوطني للدراسات في ح وت أول نوفمبر، ص 54.
- 19 الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية، ص 146.
- 20 شعبنا لن ينقسم وأرضنا لن تتجزأ - جريدة المجاهد - العدو، ع 97، 5 جوان 1961.
- 21 منهم الشهيد أحمد طالب والضابط سعيد عبادو، رشيد الصايم، محمد شنوفي، عثمان حامدي، التقرير الجهوي للولاية السادسة، 59، 1962 بوسعادة 16-17 أبريل 87، ص 15.
- 22 التقرير الجهوي للولاية السادسة، ص 65.
- 23 حلقة جديدة في معركة البترول، جريدة المجاهد، ع 40، 16 أبريل 1959.
- 24 التقرير الولائي حول تاريخ الثورة التحريرية من أواخر سنة 58 إلى 62، المنعقدة في 23 أوت 1986، ص 60.
- 25 كريديرش عيسى، مسيرة كفاح ونضال في جيش جبهة التحرير الوطني، كلية المصادر، ع 2، 1999، ص 209.
- 26 وجدت رسالة تطالب (عيسى مشتج) الملقب سي عبد الله بكتابة هذه اللافتات.
- 27 وهناك وثائق تثبت ذلك نشرها في رسالة دكتوراة بجامعة الجزائر لصاحبها شارف بن حرز الله.
- 28 لقد كان للثورة الجزائرية أصدقاء ومساندين من الفرنسيين والأوروبيين كانت لهم مواقف مضيئة عكس بعض الجزائريين ومن بين هؤلاء المتعاطفين مع الثورة نذكر: فرانس فانون، أندري ماندوز، مورييس أودان.. الخ.



- 29 إسمه الأصلي بلحاج الجيلالي عبد القادر من مواليد قرية " زدين " إلتحق بمدرسة الضباط الصف شرشال وتخرج برتبة عريف، غنتسب إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية وأصبح عضوا في المنظمة الخاصة (OS) وأسندت إليه مهمة التدريب العسكري، واعتقل بعد إكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950 وأطلق سراحه بعد أن باح بكل الأسرار ومنه تحول إلى مخبر يعمل في جهاز الشرطة إلى غاية اندلاع الثورة أين إختار أن يكون في صف الميصالين وإتخذ لنفسه إسم " كوبس " نهاية 1956، وجند معه الكثير من المواطنين الذي غالطهم وساندته الإستخبارات الفرنسية وقد كان يعمل في الولاية الرابعة تحت تصفية يوم 16 أفريل 1958 من طرف قيادة الولاية الرابعة، أنظر بورقعة، مرجع سابق، ص 77.
- 30 كان بلونيس يتجول بسيارة من نوع JEEP وله حراسة خاصة تسهر على حمايته حسب شهادة مجاهدي المنطقة وقد تقلد بلونيس رتبة جنرال وأصبح الصحفيون يزرون ويقيم معهم اللقاءات الصحفية وأصبح يطلق على جيشه بالجيش الوطني للشعب الجزائري (ANPA) الذي ارتفع عناصره إلى 3000 رجل
- 31 صخري عمر: المرجع السابق ص 22-23.
- 32 نقلا عن: *le Monde* le 06 décembre 1957.
- 33 حسب شهادة المجاهد الشرقي قدور من مواليد 1926 بحاسي الدلاعة التحق بالثورة في 1957 في فوج صدوقي بن عيسى لجنة كتابة تاريخ منطقة قصر الحيران مرجع سبق ذكره.
- 34 هذا المركز موجود بمدرسة قفاف الدولة حاليا وكان تحت قيادة مفتاح أحد نواب بلونيس بالمنطقة وبعد ذهابه خلفه العربي كمسؤول رفقة مصطفى النوارى وذلك حسب شهادة المجاهد نبق بوبكر من مواليد 13 مارس 1933 التحق في 1957 وفي لقاء يوم 30 جويلية 2000 بمنزله بحضور مجاهدين وأعضاء لجنة كتابة تاريخ المنطقة برئاسة الأستاذ موسى بوطبة.
- 35 صخري عمر: مرجع سابق ص 22 : كما سلمهم إلى قائد وحدة اللفييف الأجنبي ليتم إعدامهم
- 36 أنظر الفصل السابق، ص 49.
- 37 في جوان 1957 انتقل عمر إدريس إلى الغرب الجزائري كما ذكرنا سابقا وأثناء غيابه حدثت مؤامرة وعند عودته في ديسمبر 57 شن عليهم حربا ومعارك ضارية لقن فيها جيش بلونيس الهزائم.
- 38 أمثال زرزي محمد بن الشيخ علي وكركيان ومحمد الفدائي وعبد الله الألماني أنظر بوداود بومدين وكعبوش بن حرزالله، مرجع سابق ص 48.
- 39 بعدما طلبت السلطات الفرنسية من النوراني مصطفى أن يتوجه إلى حوش النعاس (الجلفة حاليا) قيل أنه رفض وقال كلمته المشهورة: " هذا هو النهار الذي كنا نبحت عليه مع فرنسا ولقد ألقى السلطات الفرنسية عليه القبض فيما بعد ولكنه فر بحيلة أثناء معركة بالمنطقة حسب شهادة المجاهد زعنوني من مواليد 1935 بقصر الحيران إلتحق بالثورة في سبتمبر 1957.
- 40 جاء هذا القرار بناء على تقرير فرنسي أفريل 1958 يقضي إلى تصفية بلونيس من طرف العقيد ترانكي *TRAINQUIE* بمساعدة المضلين بعد تخلي فرنسا عنه أنظر: *Tegia OPCIT P 177*.
- 41 في صيف 1958 انضم جمع من المسؤولين الميصالين إلى صفوف جيش التحرير بعدما تأكدت لهم خيانة بلونيس ولقد إنضموا بمحض إرادتهم أنظر: مطرمحمد العيد، نقلا عن المجاهد ع 35، 1959/01/15، ص 12.
- 42 التقرير الولائي الثالث، مرجع سابق، ص 89.

